

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1568

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الثلاثاء، 11 أيار/مايو 2021، في الساعة 10/00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

الرئيس: السيد يوري بوريسوف ستيرك..... (بلغاريا)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1568 لمؤتمر نزع السلاح. وقبل أن نشرع في مناقشة جدول أعمالنا لهذا اليوم، يسرني أن أرحب بحرارة بزميلتنا الجديدة، سعادة السيدة كيرستي كاوبي، السفيرة فوق العادة والمفوضة والممثلة الدائمة لفنلندا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، التي تولت لتوها مسؤولياتها كممثلة لحكومتها لدى المؤتمر. فباسم حكومة بلدي ونيابة عن المؤتمر، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لك تعاوننا الكامل معك ودعمنا لك في مهامك الجديدة. أيها الزملاء الموقرون، أود أولاً وقبل كل شيء أن أبدي بعض الملاحظات بشأن مناقشتنا اليوم. لقد اعتمدت الجمعية العامة، في 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، قرارها 50/74 الذي شجعت فيه بموجب الفقرة 3 من المنطوق مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح على تناول مسألة التحقق من نزع السلاح النووي، وذلك بوسائل منها النظر بموضوعية في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، الذي أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة 67/71 الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2016.

وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية العامة، في الفقرة 6 من منطوق قرارها 50/74، إلى الأمين العام أن ينشئ فريق خبراء حكوميين يضمّ مشاركين لا يزيد عددهم عن 25 مشاركاً يتم اختيارهم على أساس التمثيل الجغرافي العادل وبالتساوي بين المرأة والرجل، على أن يعقد هذا الفريق في عامي 2021 و2022 أربع دورات في جنيف مدة كل منها أسبوع واحد، وذلك بغية مواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، ومنها على سبيل المثال مفهوم فريق الخبراء العلميين والتقنيين، وعلى أن يستند في ذلك إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وإلى آراء الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة 2 من القرار.

وبعد التذكير بالمهام التي كلفت بها الجمعية العامة مؤخراً مؤتمر نزع السلاح، أعتقد أن لدينا أسباباً وجيهة لمناقشة دور عملية التحقق في إطار المؤتمر، وعلى وجه أدق، للسعي إلى النفاهم على الخطوات العملية التالية الممكن اتخاذها فيما يتعلق بمسألة التحقق من نزع السلاح النووي.

وسنشرع الآن في مناقشة مسألة التحقق من نزع السلاح النووي في إطار البند 1 من جدول الأعمال الدائم للمؤتمر، مع عرض السيد يورن أوزموندسن، المبعوث الخاص لشؤون نزع السلاح في النرويج والرئيس المعين لفريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب الفقرة 6 من منطوق قرار الجمعية العامة 50/74. وسيتبعه السيد بافل بودفيغ، أحد كبار الباحثين في مجال أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية، من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

السيد أوزموندسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، كما ذكرتم في مقدمتكم، يشجّع مؤتمر نزع السلاح، بموجب الفقرة 3 من منطوق قرار الجمعية العامة 50/74 بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، على تناول مسألة التحقق من نزع السلاح النووي، وذلك بوسائل منها النظر بموضوعية في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ولذلك، يسعدني جداً أن تكون جلسة المؤتمر هذه مكرسة لمسألة التحقق من نزع السلاح النووي. وسأتناول أولاً في مداخلتني عمل فريق الخبراء الحكوميين الأول المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، ثم سأعرض الجدول الزمني لأعمال فريق الخبراء الحكوميين المقبل.

في عام 2016، اعتمدت الجمعية العامة القرار 67/71 بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، وطلبت فيه إلى الأمين العام إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين مكلف بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وبصورة أدق، تلقى الفريق تعليمات للنظر في الدور الذي يؤديه عموماً التحقق من نزع السلاح النووي في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

ودعا القرار أيضاً، في جملة أمور، الأمين العام إلى التماس آراء الدول الأعضاء بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. واتخذ فريق الخبراء الحكوميين هذه الآراء منطلقاً له. وخصص في إطار عمله وقتاً طويلاً للمبادئ، مسترشداً بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدتها الجمعية العامة في عام 1978 وبمبادئ التحقق العامة الستة عشر التي حددتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام 1988. واستفاد الفريق أيضاً من عدة عروض عن تجارب سابقة ذات صلة ومن نظم التحقق الأخرى.

وركّز الفريق على ثلاثة أبعاد تتصل بالتحقق من نزع السلاح النووي: أولاً، ماهية التحقق الفعال والمناسب من نزع السلاح النووي، مما يشمل مناقشات بشأن المفاهيم النظرية والمبادئ المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي؛ وثانياً، كيفية التحقق من نزع السلاح النووي، ومدى إمكانية استخلاص الدروس من التجارب السابقة؛ وثالثاً، من المسؤول عن التحقق من نزع السلاح النووي، وهذا يشمل النظر في الأدوار والمهام التي ترتبط بإجراء عملية التحقق من نزع السلاح النووي ودعم هذه العملية خلال مراحلها المختلفة.

ودعماً لعمل الفريق، قدم الخبراء 17 ورقة عمل بشأن الأبعاد الثلاثة، بما فيها عدد من الأوراق المشتركة. واعتمد تقرير الفريق بتوافق الآراء. وشدد الرئيس، سعادة السفير لانجلاند، على أن المواقف وأجواء العمل البناء والجماعية بين جميع الأعضاء كان أمراً بالغ الأهمية للتوصل إلى توافق الآراء.

وينقسم تقرير الفريق إلى ثلاثة أقسام رئيسية. ويعرض الجزء الأول الآراء المتعددة المعرب عنها في الفريق؛ ويتناول الجزء الثاني نقاط التلاقي المحتملة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المقترحة؛ ويعرض الجزء الثالث الاستنتاجات والتوصيات التي اتفق عليها الفريق.

وأود أن أصف بإيجاز مجموعة المبادئ التي حددها الفريق.

أما المبدأ الأول فهو ضرورة امتثال عملية التحقق من نزع السلاح النووي لأحكام القانون الدولي، والمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وبمبادئ التحقق التي وضعتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

والمبدأ الثاني هو أن تدابير التحقق من نزع السلاح النووي تقررها الأطراف في معاهدات محددة، وينبغي أن يتمتع جميع الأطراف في هذه المعاهدات بحقوق متساوية في وضع أنشطة التحقق والمشاركة فيها.

والمبدأ الثالث هو ضرورة امتثال التحقق من نزع السلاح النووي للالتزامات القانونية الدولية السارية في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، ولشروط السلامة والأمن المعمول بها في البلدان، وضرورة حماية المعلومات الحساسة فيما عدا ذلك.

والمبدأ الرابع هو أن يكفل التحقق من نزع السلاح النووي على نحو فعال امتثال الأطراف للالتزامات بموجب المعاهدة ذات الصلة، مع الحرص أيضاً على ضرورة تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد.

والمبدأ الخامس هو أن تكون الأحكام المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي في ظل معاهدة محددة واضحة فيما يتعلق بالتزامات الأطراف المعنية.

والمبدأ السادس هو أن يكون أي نظام للتحقق من نزع السلاح النووي يوضع في المستقبل واجب التطبيق بصورة غير تمييزية على أطراف المعاهدة.

وأخيراً، فإن المبدأ السابع هو أن تكون ترتيبات التحقق المرضية لجميع الأطراف المعنية متوافقة مع أغراض الاتفاقات المعقودة في إطار نزع السلاح النووي ومع نطاقها وطبيعتها.

وفي الجزء الأخير من التقرير، خلص الفريق إلى سبعة استنتاجات.

أولاً، إن النهوض بنزع السلاح النووي عملية متواصلة، وثمة حاجة إلى دراسة دولية مستمرة للمسألة بجميع جوانبها، بما فيها التحقق.

والاستنتاج الثاني هو أن التحقق ضروري في إطار عملية نزع السلاح النووي ومن أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ثالثاً، سيتم تحديد دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي على أساس كل حالة على حدة في سياق التفاوض بشأن الاتفاقات الملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح النووي.

رابعاً، سيكون وجود نظام ذي مصداقية للتحقق تتفق به جميع الدول ضرورياً للحفاظ على عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

خامساً، يجوز أن تستكمل تدابير بناء الثقة ترتيبات التحقق من نزع السلاح النووي بين الأطراف المنفذة لمعاهدة بعينها.

سادساً، يجب أن يتقيد التحقق من نزع السلاح النووي تقيداً صارماً بالالتزامات القانونية الدولية السارية في مجال عدم الانتشار، وكذلك بالمتطلبات القانونية الأخرى.

وأخيراً، فإن الاستنتاج السابع هو أنه يمكن لجميع الدول أن تسهم في جوانب من نزع السلاح النووي، ولا تُمنع أي دولة من وضع تقنيات ومنهجيات للتحقق.

وكانت التوصية النهائية للفريق هي أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك الأجزاء ذات الصلة من آلية نزع السلاح الدولية، وفقاً لولاياتها المختلفة، بالنظر في هذا التقرير. وأوصى أيضاً بالنظر في مواصلة العمل المتعلق بدور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، مع مراعاة التقرير.

ثم اعتمدت الجمعية العامة القرار 50/74، الذي يرحب باعتماد تقرير الفريق بتوافق الآراء. ونصّ القرار أيضاً على إجراء أنشطة متتابعة في إطار الأمم المتحدة. وطلب إلى الأمين العام، بوجه خاص، أن يلتزم آراء الدول الأعضاء بشأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين. وجمع الأمين العام هذه الآراء ونشرها العام الماضي في إطار الوثيقة A/75/126.

وتشجع الجمعية العامة في القرار أيضاً مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح على تناول مسألة التحقق من نزع السلاح النووي. وتطلب إلى الأمين العام إنشاء فريق جديد من الخبراء الحكوميين معني بالتحقق من نزع السلاح النووي، استناداً إلى فريق الخبراء الحكوميين السابق. وتطلب إلى الرئاسة المقبلة لهذا الفريق أن تُنظّم، في نيويورك وفيما بين الدورات، اجتماعين استشاريين غير رسميين مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن تحيل وجهات نظر الدول الأعضاء إلى فريق الخبراء الحكوميين.

السيد الرئيس، عيّن الأمين العام فريق الخبراء الحكوميين الجديد في الخريف الماضي. ويضمّ الفريق 25 مشاركاً تم اختيارهم على أساس التمثيل الجغرافي العادل وبالتساوي بين المرأة والرجل. وسيعقد الفريق في عامي 2021 و2022 أربع دورات في جنيف مدة كل منها أسبوع واحد. ومن خلال إجراء صامت، تم ترشيحي رئيساً معيناً في كانون الثاني/يناير من هذا العام، وأشكر جميع المشاركين في الفريق على تقنهم بي.

وتحدّد الفقرة 6 من القرار 50/74 ولاية فريق الخبراء الحكوميين إذ تطلب منه "مواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، ومنها على سبيل المثال مفهوم فريق الخبراء العلميين والتقنيين، و[...] أن يستند في ذلك إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض

بنزع السلاح النووي، وإلى آراء الدول الأعضاء". والجدير بالذكر أن الجمعية العامة في الفقرة 4 من القرار "ترحب بالجهود المبذولة لبناء القدرات في مجال التحقق من نزع السلاح النووي".

لقد أثرت حالة الجائحة على أعمالنا جميعاً، بما فيها أعمال فريق الخبراء الحكوميين. وكان مقرراً في الأصل أن تُعقد أول جلسة رسمية في نيسان/أبريل. وإن نهدف إلى عقد اجتماعات حضورية، وافق الفريق على عقد أول دورة رسمية في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، مع إجراء الدورات الثلاث التالية في عام 2022. ولا يمكننا في هذه المرحلة أن نعرف على وجه اليقين ما إذا كان الجميع سيتمكنون من المشاركة شخصياً في تشرين الثاني/نوفمبر، لذلك نقوم أيضاً بالتخطيط لسيناريوهات مختلفة، بما في ذلك خيارات مختلطة.

وفي الدورة الأولى، ينتخب الفريق رئيسه بشكل رسمي ويقرر برنامج عمله. وبالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، قدمنا طوعاً في نيسان/أبريل إحاطتين إعلاميتين غير رسميتين إلى أعضاء فريق الخبراء الحكوميين، محددين بعض الاعتبارات العامة بشأن المسائل المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي، وعارضين مستجدات الأنشطة السابقة والجارية. وننظر الآن في إعداد المزيد من هذه الإحاطات الإعلامية غير الرسمية الموجهة إلى الفريق.

السيد الرئيس، شكراً لك على تنظيم هذه الدورة. إنني أتطلع إلى الاستماع إلى الآراء التي سيتم إبدائها هنا في مؤتمر نزع السلاح بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، بما فيها تلك المتعلقة بتقرير فريق الخبراء الحكوميين الأول المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وسأجمع هذه الآراء وأسرعني انتباه فريق الخبراء الحكوميين إليها في دورته التنسيقية الأولى.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد أوزموندسن على عرضه، وأمل أن يحصل على تعليقات مفيدة من هذا المؤتمر في سياق جلسة اليوم. وأود الآن أن أعطي الكلمة للسيد بافل بودفيغ كي يقدم عرضه، وهو أحد كبار الباحثين في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

**السيد بودفيغ (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، سأحاول أن أعرض عليكم بعض الأفكار بشأن مسألة التحقق، وأمل أن تجدوها مفيدة ومثيرة للاهتمام. وهذا المجال هو بالطبع مجال واسع جداً ولا يمكن أن أوفي كل قضية حقها من الأهمية، ولكنني سأحاول أن أعطيكم فكرة عن وضع هذه المسألة اليوم.

ودعوني أبدأ بتعريف مفهوم التحقق، كما حددته المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي، وهي مجموعة عملت كثيراً على هذا الموضوع. وتعرّف التحقق على أنه مجموعة من الأنشطة والأدوات والإجراءات والعمليات التحليلية والأحكام الوطنية والتعاونية المتعلقة بسير أنشطة معينة واردة في اتفاق ما. وهذا تعريف وافٍ جداً ولكن كل جزء منه مهم: فهو يبدأ بالأنشطة والأدوات والإجراءات وينتهي بالأحكام. ويشير على وجه التحديد إلى الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق ما: وهذا أمر أدرجه فريق الخبراء الحكوميين الأول في تقريره.

وتتوقف ترتيبات التحقق بعينها على الاتفاق المحدد المتعلق بالمعاهدة. ومن ناحية أخرى، من المفهوم أن قدرتنا على إبرام معاهدات أو اتفاقات معينة ستعتمد أيضاً على نوع الأدوات والإجراءات التي يمكننا وضعها. ويتلقى المجتمع الدولي بخبرة واسعة لا بأس بها في مجال التحقق والالتزامات المختلفة، وعلى سبيل المثال، ما يخص الجهود الثنائية التي تبذلها الولايات المتحدة/الاتحاد السوفياتي والاتحاد روسي من أجل تحديد الأسلحة التزاماً بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرها. وبالتالي، هناك قاعدة غنية جداً يمكن أن نستند إليها للعمل على مسألة التحقق من نزع السلاح النووي.

وجميع جوانب التحقق مهمة. أولاً وقبل كل شيء، لا تقتصر الأدوات والأساليب على ما هو تقني منها، وهي ليست مجرد معدات وإجراءات قياس أو أشياء مثل صور الأقمار الصناعية. فيشمل المصطلح أيضاً الترتيبات التنظيمية، والهياكل المؤسسية للمعاهدات، وهيئات التحقق. ويمكننا تصميم العمليات بما يتيح الاستفادة من أدوات معينة متوافرة أو تجنب بعض القضايا. وسأتناول المسألة بمزيد من التفصيل في وقت لاحق.

وتعتبر الأحكام جزءاً مهماً جداً من العملية. وتتوصل عادة كل دولة إلى حكمها الخاص بشأن مجريات الأمور فيما يتعلق بالالتزامات. ويمكن أن يكون ذلك أمراً شائكاً عندما يتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي لأن هناك التزامات بعدم الانتشار واعتبارات مختلفة مرتبطة بالأمن والسلامة يمكن أن تعقد ترتيبات التحقق والأحكام التي يتم التوصل إليها. وكما تعلمون، هناك بعض أوجه التباين ليس فقط بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وإنما أيضاً فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها. فعلى سبيل المثال، يمكن لدولة ما أن تتوصل إلى حكم معين، ولكنها قد لا تستطيع أن تشرح كيف فعلت ذلك بسبب جميع الاعتبارات المختلفة.

والحكم الذي يجب التوصل إليه في نهاية المطاف هو بشأن الامتثال. وما هو الامتثال في هذه الحالة؟ وكيف نقاضي المنتهكين؟ وهذه مسألة شائكة بشكل خاص لأننا نتحدث عن التحقق من نزع السلاح النووي، الذي يتعلق بالدول الحائزة للأسلحة النووية، ولأنها ستبدأ من المستوى الحالي العالي نسبياً للأسلحة النووية والمواد النووية والخبرات.

وثمة سؤال آخر هو تحديد ما إذا كان لدينا اليوم ما يلزم لدعم التحقق من نزع السلاح النووي. وفي اعتقادي أن الجواب هو نعم ولا. وبطبيعة الحال، نعلم جميعاً أن مهمة التحقق من عملية نزع السلاح ليست مهمة تافهة؛ فهي تفرض التعامل مع الأسلحة النووية والمعلومات الحساسة، وهذا أمر لم يسبق له مثيل. وقد أحرز مثلاً في الماضي تقدّم في مجال خفض الترسانات في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - روسيا الآن - وكذلك في دول أخرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة. ولكن لا نتناول أي من المعاهدات المعنية بالأسلحة النووية بالفعل. ولذلك هناك اهتمام كبير بالموضوع، وأجريت استثمارات كبيرة لوضع أدوات تقنية من شأنها أن تجعل التعامل مع الأسلحة النووية أمراً ممكناً. وثمة أفرقة تعمل على هذه المسألة، من قبيل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، ورغم أهمية الأدوات التقنية، فإن من الخطأ في رأيي أن نركز عليها حصراً وأن نفترض أن الحلول التقنية هي الجزء الأساسي - أو الوحيد - لنزع السلاح النووي. وهذه قضايا مهمة ومعقدة للغاية، وقد أمضى الناس عقوداً في العمل على مسائل من قبيل الحواجز الإعلامية. وفي رأيي أنه من الممكن أيضاً إعداد عملية التحقق أو عملية نزع السلاح بطريقة تمكّن من تفادي التعامل مع الأسلحة، وهذا أمر ما فتى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يعمل عليه. وأعتقد أنه من الممكن تصميم عملية نزع السلاح بطريقة لا تستدعي معاينة الأسلحة النووية فعلاً أو معرفة عدد الأسلحة الموجودة. ويمكن تنظيمها بحيث يتولى صاحب الأسلحة كل شيء ويتسنى مع ذلك التحقق من الأمر تماماً.

ولكن من المهم بحث جميع الاحتمالات، لأن عملية التحقق لا تجري في فراغ؛ فنحن نهمل تماماً أي نوع من الاتفاق قد يُبرم في المستقبل أو أي نوع من الاتفاق سيكون قابلاً للتطبيق من الناحية السياسية. وقد أعتقد اليوم أن الأمور ستجري بطريقة معينة، ولكن يمكن أن تتخذ سياسة نزع السلاح النووي اتجاهاً مغايراً، وبكل بساطة، ستكون بعض الحلول غير مقبولة سياسياً.

ومن ناحية أخرى، أود أن أشدد على ضرورة عدم تفوقنا في حلول تقنية. ومن الأمثلة المفضلة لدي في هذا الصدد مسألة وضع علامات على القذائف بموجب المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية

والحد منها. وفي مرحلة ما، أدركت الولايات المتحدة وروسيا أنه لا بدّ من وضع علامات على الصواريخ وعلى أشياء أخرى مثل القاذفات الاستراتيجية لتعزيز ترتيبات التحقق. وقضنا الكثير من الوقت في محاولة معرفة كيفية القيام بذلك، وهناك تكنولوجيا متطورة للغاية متاحة لهذا الغرض، مع علامات لا يمكن كسرها ولا يمكن تزويرها. ولكن في النهاية، وبما أن كل صاروخ لديه رقم تسلسلي يعطى له في مصنع التجميع، قررنا فقط الاكتفاء باستخدام هذا الرقم التسلسلي. وبالنسبة إلى القاذفات الاستراتيجية، فإن أرقام التعريف هي ببساطة الأرقام الكبيرة المرسومة على جسم الطائرة. ومن هنا تلاحظون أنه يمكن التفكير في حلول تكنولوجية، ولكن يجوز طبعاً في نهاية المطاف التوصل إلى اتفاق أبسط بكثير.

وهذا هو الحال، إلى حدّ ما، فيما يخص المعلومات التي تُعتبر حساسة - سواء لارتباطها بانتشار الأسلحة أو بالأمن القومي. وأعتقد أن السؤال المطروح هنا هو كيف يقرّر أن معلومات ما حساسة وما هي الجهة التي تتخذ هذا القرار. ويُرجّح أن يتفق العديد منكم مع الرأي القائل إن هذا المفهوم ككلّ هو، إلى حد كبير، مفهوم مركّب، وهناك أيضاً وجهة نظر مفادها أنه لا توجد أسرار في الأسلحة النووية طالما يمكن التحكم في المواد الانشطارية - وهذا الرأي يؤيّد عدد من مصممي الأسلحة. كما تُبين لنا تجربة الولايات المتحدة وروسيا أن الأمور التي كانت حساسة في وقت ما قد لا تكون حساسة على الإطلاق في وقت لاحق. ولنأخذ مثال البيانات المفصلة للغاية التي تتبادلها الولايات المتحدة وروسيا يومياً تقريباً فيما يتعلق بقواتهما النووية: ففي كل مرة مثلاً تغادر فيها قذيفة متقلّة قاعدتها، ترسل روسيا إخطاراً إلى الولايات المتحدة. وتجزئ المعاهدة لأطرافها استخدام معدات كشف العناصر المشعة بغية التحقق من الطبيعة غير النووية للأجسام، وتجرى عمليات تفتيش موقعية. ويمكن للإجراءات المعنية أن تكون شديدة التطفل ومعقدة للغاية، وكان يستحيل اتخاذها قبل 30 عاماً. وكان يُعتقد في وقت ما أن اتباع هذا النظام محال بفعل ارتباطه بمعلومات حساسة جداً، ولكننا نرى أنه بات في الواقع أمراً اعتيادياً، وأن كلا روسيا والولايات المتحدة مقتنعتان بضرورة القيام بذلك كأساس لاستقرارهما في الشؤون النووية. ولكن، في حين قد تكون لدينا آراء مختلفة عن حساسية شتى أنواع المعلومات، من الواضح أيضاً أن ثمة إجراءات يتعين اتخاذها؛ ولا يمكن إحداث هذا التغيير دفعةً واحدة.

وبالانتقال إلى التكنولوجيات الناشئة والمتطورة، يمكننا التحدث عن أشياء متعددة مثل الصور الساتلية، والصور المفتوحة المصدر، والبيانات الضخمة. وأعتقد أنه من الإنصاف القول إن هذه الأدوات يمكن أن تكتسي أهمية بالغة في مجال التحقق، ويمكن أن تصبح فعالة بوجه خاص لا سيما إذا اقترنت بدرجة من التعاون، وهذا ما رأيناه في السابق رغم وجود وسائل تقنية وطنية أقل تطوراً بكثير. ولكن اسمحوا لي أن أؤكد أن المفتاح لبناء نظام تحقق قوي هو في رأبي التفاعل بين الناس. ويمكننا بفضل إجراء عمليات التفتيش، وتوجيه الإخطارات، واتخاذ الإجراءات، وحل المنازعات، أن ننق في استنتاجات التحقق. ومن هذا المنطلق، فإن التحول نحو الرصد عن بعد وأنواع مماثلة من الإجراءات قد يؤدي في الواقع إلى نتائج عكسية، لأنه يزيل العنصر البشري من العملية. وفي رأبي أن الأدوات والأساليب التقنية مهمة، ولكن ينبغي تعميمها بطريقة تزيد من الثقة والتفاعل البشري ومن قوّة هذه التفاعلات البشرية.

وأخيراً، سأقول بضع كلمات عن فعالية عملية التحقق. وهذه مسألة شائكة لأن التعريف المتداول للتحقق الفعال هو وجود نظام تحقق يتيح الكشف عن التجاوزات الجسيمة في الوقت المناسب للتمكن من الرد على نحو يمنع الجاني من الاستفادة من جريمته. ولكن هذا نهج تخاصمي جداً لأن هذا التعريف موروث من أيام الصراع الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وما يثير السخرية هو أنه لم ينجح فعلاً حتى في هذه الأوقات. وقد نجح نظام التحقق بشكل كامل عندما أوجد الطرفان ظروفًا لا يريان فيها ما يدعو إلى الإخلال بالتزاماتهما. ولا تشمل هذه الظروف مجرد تعميم الأدوات التقنية المناسبة وإنما تشمل أيضاً تعزيز الثقة والطمأنينة. وبمجرد إيجاد هذه الظروف، توفّر عملية التحقق تأكيداً لوجودها، وهذا أمر مهم. وتتحوّل من عملية خصامية إلى عملية تعاونية؛ ولا يمكن أن تتجح إلا إذا كانت تعاونية.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إن نزع السلاح النووي، على الأقل بالطريقة التي نفكر بها في هذا السياق، لن يكون ممكناً إلا إذا تمّ كعملية تعاونية، وهذا يعني بفضل استخدام نظام التحقق الذي يجري استحدثه. وهذه مهمة فريق الخبراء الحكوميين، أو فريق الخبراء العلميين والتقنيين عند عقد اجتماع. والجانب المهم هو تصميم نظام التحقق على نحو يزيد من الطابع التعاوني للعملية ويعزز الثقة والطمأنينة. وقد يتطلب ذلك وضع أدوات تقنية جديدة واتخاذ إجراءات جديدة وإنشاء منظمة جديدة، وينبغي، في رأيي، أن يكون هذا الأمر محور الاهتمام وأن يؤخذ في الاعتبار طوال هذا العمل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد بودفيغ على عرضه وأشكر أيضاً المتحدثين في حلقة النقاش اليوم على تذكيرنا بأهمية إجراءات وآليات التحقق الفعالة والموثوقة وجدواها ليس فقط بالنسبة إلى أي هيكل مؤسسي وقانوني حالي ومستقبلي يعمل في مجال تحديد الأسلحة والحد منها، وإنما أيضاً باعتبارها وسيلة لتحسين درجة الثقة المتبادلة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا المجال.

وأدعو الآن الوفود إلى تبادل آرائها بشأن الموضوع قيد المناقشة. والمتكلمة الأولى في قائمتي هي السفيرة كيرستي كاوبي، الممثلة الدائمة لفنلندا.

**السيدة كاوبي (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أشكرك جزيل الشكر على كلمات الترحيب الطيبة الموجهة إلي، واسمح لي أن أؤكد لك دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين أثناء رئاستك.

وبعد إذنك، أود أن أبدي بعض الملاحظات العامة بشأن نزع السلاح من وجهة نظر بلدي، كما أودّ التعليق على موضوع اليوم المهمّ جداً والمثير للاهتمام. ولكن أولاً، لدي ملاحظة شخصية، وهي عبارة عن ذكرى مرّ عليها أكثر من 35 عاماً. في ذلك الوقت، كنتُ أعمل في جنيف موظفة فنية مبتدئة في إحدى وكالات الأمم المتحدة. وأتذكر بوضوح أول اجتماع قمة عُقد بين الرئيس ريغان والأمين العام السوفيياتي الجديد آنذاك غورباتشوف في تشرين الثاني/نوفمبر 1985 في هذه المدينة. كانت الحرب الباردة مستعرة، ومخزونات الأسلحة النووية قد بلغت مستوى جديداً مرتفعاً قدره 62 000 سلاح. وكانت عبثية سباق التسلح النووي واضحة للجميع. ومع ذلك استمر هذا السباق، وعاش العالم تحت التهديد الحقيقي والوجودي لنشوب نزاع نووي بين القوتين العظميين.

وبالمناسبة، اتفق ريغان وغورباتشوف أيضاً في هذا الاجتماع على إيجاد تبادل علمي بشأن القضايا البيئية. وقد يكون ذلك أول إشارة إلى البيئة في مؤتمر قمة يُعقد بين قوى عظمى. وأتذكر أن الأمر استوفقني وتساءلتُ عما قد يثمر عنه هذا الحوار.

أما اليوم، وبعد مرور 35 عاماً، فما زلنا نعاني من هذين التهديدين الوجوديين. وازدادت الحاجة الملحة إلى نزع فتيلهما. وحلّ قضية البيئة أمر مسلم به. ولكن فيما يتعلق بنزع السلاح، وبعد التقدم المحرز سابقاً وعلى الرغم من بعض الأنباء السارة، مثل تمديد معاهدة ستارت الجديدة، تفقر المسألة على ما يبدو إلى الزخم اللازم. ولا يمكن أن يستمر هذا الوضع.

السيد الرئيس، لقد مرّ أكثر من عام على اندلاع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويُفترض أن تُبرز الأضرار الشديدة الوجودية التي خلفتها الجائحة الحاجة إلى تعاون دولي أعمق، لأن الفيروس - مثله مثل سائر التهديدات الرئيسية - لا يعترف بالحدود. وأجبرتنا الجائحة على اعتماد طرق مبتكرة وخلاقة للعمل والتعاون في السياق المتعدد الأطراف. وللأسف، لم تُستغلّ هذه الفرص مطلقاً في قطاع نزع السلاح.

وإنّنا ننقل إلى موضوع اليوم المهمّ جداً والمثير للاهتمام وهو التحقق من نزع السلاح النووي، أودّ أن أهنئ أولاً السيد يورن أوزموندسن، المبعوث النرويجي الخاص لشؤون نزع السلاح، على تنصيبه رئيساً معيّناً لفريق الخبراء الحكوميين. وترحب فنلندا بالعمل الهام الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين المعني

بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي في عامي 2018-2019، ونؤيد العمل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين حالياً بشأن نفس الموضوع.

وأود أيضاً أن أشكر الرئيس المعين وممثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على مداخلتيهما المهمتين جداً والمثيرتين للاهتمام، بما في ذلك ملاحظة أن عملية التحقق لديها، إضافة إلى بعدها التقني، بعد إنساني بالغ الأهمية يساهم في بناء الثقة.

إن التحقق ضروري في إطار عملية نزع السلاح النووي ومن أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي رأينا أن هذا يتطلب أيضاً من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المساهمة والمشاركة بصورة كافية ونشطة. ويهدف التحقق إلى ضمان الوفاء بالالتزامات، وهو بالتالي أداة هامة لتعزيز الأمن الدولي. وأود أيضاً أن أشدد على العمل الرائد الذي تقوم به الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وسأنتظر الآن بإيجاز إلى أولويات وفد بلدي لهذا العام في مؤتمر نزع السلاح وفي قطاع نزع السلاح عموماً. إن هدفنا في مؤتمر نزع السلاح واضح. فنحن ملتزمة التزاماً كاملاً بالقضاء التام على الأسلحة النووية، الذي يتحقق من خلال الإزالة المتوازنة والمتبادلة والتي لا رجعة فيها والقابلة للتحقق منها لهذه الأسلحة.

وتظل المعاهدة حجر الأساس في نظام منع انتشار الأسلحة النووية، ودعامة السعي إلى نزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. والمؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الرامي إلى استعراض المعاهدة حاسم الأهمية للنهوض بنزع السلاح النووي. ومن الضروري لنجاح مؤتمر الأطراف أن تجدد الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها بنزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة.

وأسهمت فنلندا في التحضير مؤتمر الأطراف بجميع جوانبه. وفي رأينا أن هناك فرصاً حقيقية لإحراز تقدم في الحد من المخاطر النووية. ونحن، بوصفنا عضواً في مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي ومبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، نقوم بتحديد ووضع واقتراح تدابير عملية وفعالة للحد من المخاطر النووية.

وتعتقد فنلندا أيضاً أن مسألتنا بناء الثقة وتحقيق الشفافية ما زالتا مسألتين رئيسيتين وأن عملية التحقق جزء منهما. وفي هذا الصدد، نأمل أن تتوصل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى اتفاق لتحسين الشفافية بشأن السياسات والمعتقدات المتعلقة بالأسلحة النووية. ونتطلع إلى تعزيز الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها التي تُعتبر أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتشجع فنلندا على ضبط منظومات الأسلحة المستقلة على الصعيد العالمي. ويجب أن تحرص عملية الضبط الدولية على مواكبة التطور التكنولوجي. ونحن بحاجة إلى قواعد تتفق عليها الأطراف وتلتزم بها أيضاً الدول التي توجد هذه التكنولوجيات.

كما نريد أن نشارك في المناقشات التي تجرى بشأن التهديدات الجديدة، والحد من المخاطر، والسلوك في الفضاء الخارجي. وترحب فنلندا بالجهود المشتركة الرامية إلى زيادة فهمنا المشترك لكيفية التصدي للتهديدات والمخاطر المتزايدة التي يواجهها أمن الفضاء والمنظومات الفضائية، وكيفية التخفيف من حدتها. وهناك طلب متزايد على تشديد المعايير وتبادل المعلومات وتحقيق الشفافية واتخاذ تدابير لبناء الثقة في مجال الفضاء. وهناك حاجة ماسة إلى تحسين فهم التهديدات. والمبادرة الجديدة المتخذة عملاً بقرار الجمعية العامة 36/75 بشأن الحد من الأخطار الفضائية عن طريق السلوك المسؤول من البوادر الهامة المشجعة التي تحت جميع الدول - سواء أكانت لديها أنشطة فضائية أم لا - على معالجة هذه المسألة. إن واقع اليوم هو أن ما يحدث في الفضاء له انعكاسات علينا جميعاً. ونتطلع إلى الاستماع إلى

آراء الأمين العام وتوصياته بشأن الخطوات الإضافية الواجب اتخاذها للحد من الأخطار الفضائية بفضل انتهاج سلوك مسؤول.

السيد الرئيس، تُعتبر خطة الأمين العام لنزع السلاح دعوة هامة ذات صلة وُجّهت في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وتأييدها فنلندا تأييداً قوياً منذ البداية. ورحبنا بفكرة الأمين العام ومبادراته القاضيتين بوضع نزع السلاح وتحديد الأسلحة في صلب عمل الأمم المتحدة.

وأبرزت جائحة كوفيد-19 ضرورة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي أحد النظم الرئيسية التي وُضعت في جنيف. إن الوقاية من الأخطار المحدقة بالأمن الصحي العابرة للحدود، سواء كانت طبيعية أو من صنع البشر، تتطلب تعاوناً دولياً فعالاً لتحسين التأهب والقدرة على الصمود. وعلاوة على ذلك، فإننا، بدعمنا البلدان الأخرى في تصديدها للأوبئة والجوائح والتهديدات البيولوجية، نعزز أيضاً سلامتنا وأمننا على نحو فعال. وتشارك فنلندا بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات اللازمة لدرء التهديدات البيولوجية والكشف عنها والتصدي لها على الصعيد العالمي.

السيد الرئيس، إن نزع السلاح لا يعزز الأمن العالمي فحسب، وإنما يعزز الأمن البشري أيضاً. وفي إطار الأعمال الدولية التي تقوم بها فنلندا لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، تركز على الدول الهشة. وفي الفترة 2021-2025، ستخصص فنلندا 15 مليون يورو لمشاريع أعمال هدفها إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وتتماشى هذه الأعمال مع هدفنا المتمثل في العمل كمدافع قوي عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع القطاعات.

وتشدد فنلندا أيضاً على أهمية إدراج المنظور الجنساني في جميع مراحل الأنشطة المتعلقة بعملية إزالة الألغام. وهذا ينطبق أيضاً على قطاع نزع السلاح بوجه عام: فمشاركة المرأة وتمثيلها في جميع جوانب الأعمال ذات الصلة أمر هام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر سفيرة فنلندا وأعطي الكلمة للسيد ليم سانغ - بيوم، الممثل الدائم لجمهورية كوريا.

**السيد ليم سانغ - بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أودّ أن أؤكد لك في بداية الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين. وأودّ أيضاً باسم وفد بلدي أن أرحب ترحيباً حاراً بسفيرة فنلندا وبالزملاء الآخرين الذين انضموا مؤخراً إلى المؤتمر.

السيد الرئيس، وعلى الرغم من أننا لم نتمكن مرة أخرى هذا العام من اعتماد خطة عمل، فإن وفد بلدي يقدر قيادتك في استهلال المناقشات المواضيعية. وهذا سيتيح لنا استغلال مواردنا ووقتنا على نحو جيد جداً. ويرحب وفد بلدي عموماً بالجدول الزمني المقترح للمناقشات المواضيعية المتعلقة بالبندين 1 و2 من جدول الأعمال خلال الأسبوعين المتتبعين من رئاستكم. وأمل أن تستمر في الأسابيع والأشهر المقبلة المناقشات المواضيعية بشأن المسائل الأخرى الواجب تناولها، وذلك بالتنسيق الوثيق بين الرؤساء الستة للدورة الحالية للمؤتمر.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسيد يورن أوزموندسن، المبعوث النووي الخاص لشؤون نزع السلاح والرئيس المعين لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وكذلك للسيد بافل بودفيغ، أحد كبار الباحثين في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، على تقديمهما اليوم عرضين ثاقبين وزاخرين بالمعلومات.

السيد الرئيس، إن جمهورية كوريا، بوصفها عضواً يؤيد بشدة نظام معاهدة عدم الانتشار النووي ودولةً تمتلك امتتالاً تاماً لأحكام المعاهدة، تؤكد من جديد التزامها بتحقيق الهدف المشترك المتمثل في

إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويعتقد وفد بلدي أيضاً أن الالتزامات التي قطعتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي ينبغي أن تقتزن بتعاونها النشط مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مختلف العمليات المتعلقة بتوافر الثقة وبنائها.

وفي هذا السياق، تشارك جمهورية كوريا بنشاط في المبادرة الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، باعتبارها رئيسة مشاركة لأحد المجموعات الفرعية للمبادرة. وترى كوريا أنه ينبغي إيلاء الأولوية والاعتبار الخاص لعناصر الدفاع التالية في مجال نزع السلاح النووي.

أولاً، إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن نظام معاهدة عدم الانتشار النووي، الذي يُعتبر حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح، ينبغي أن يظل الأساس المتين الذي تستند إليه جهودنا الرامية إلى الاقتراب أكثر فأكثر من الهدف المتمثل في بناء عالم بلا أسلحة نووية.

وثانياً، ينبغي إعطاء الأولوية لبذل وتعزيز الجهود الرامية إلى سد الفجوة القائمة بين الدول وتعزيز التفاهم والثقة فيما بينها، ولا سيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وثالثاً، ينبغي عدم إغفال العديد من المسائل المطروحة منذ أمد طويل، بما فيها الشروع قريباً في عقد مفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد الرئيس، إن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح، قد كُلف بأداء دور هام في النهوض بنزع السلاح النووي. وهذا ما يعرضه بوضوح البند الأول من جدول أعمالنا، الذي يتناول وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. ولم يتغير منذ أكثر من عقدين من الزمن. وصحيح أن واقع الأمر في مؤتمر نزع السلاح اليوم مخيب للآمال في نظر الكثيرين منا، إلا أن الوقت لم يفت بعد لبدء مناقشات موضوعية تمهيداً لإجراء مفاوضات مقبلة. وإذ نتذكر بوجه خاص أن الجمعية العامة شجعت مؤتمر نزع السلاح على تناول مسألة التحقق من نزع السلاح النووي، نوّد أن نعرب عن تقديرنا الشديد للعرض الذي قدّمه في هذه القاعة اليوم الرئيس المعين لفريق الخبراء الحكوميين بشأن مسألة التحقق.

ويسلم وفد بلدي بأن عملية التحقق ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها ضرورية لعملية نزع السلاح النووي وبناء عالم خال من الأسلحة النووية بفضل بذل جهود مشتركة لبناء القدرات اللازمة للتحقق من نزع السلاح النووي، بما فيها الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. كما تقترح مبادرة ستوكهولم، التي تشارك فيها جمهورية كوريا، دعم المبادرة الجاري تنفيذها بشأن تنمية قدرات التحقق المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي باعتبارها خطوة أولى نحو تحقيق نزع السلاح النووي. ونعتقد أيضاً أن أعمال فريق الخبراء الحكوميين، إلى جانب المساعي الدولية الأخرى المبذولة، تسهم في فهم المسائل الهامة المتصلة بالتحقق من نزع السلاح النووي وفي معالجة انعدام الثقة بين الدول، ولا سيما بين الدول النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ويأمل وفد بلدي أن تقوم الوثيقة الختامية للمؤتمر العاشر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الرامي إلى استعراض المعاهدة باستخلاص دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي على النحو الواجب، بما يعكس الاهتمام الدولي المعزز بهذه المسائل في السنوات الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير ليم على بيانه وأعطي الكلمة للمتحدث التالي على

قائمتي وهو سفير الولايات المتحدة الأمريكية، السيد وود.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمح لي في البداية أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأتعهد لك أنا ووفد بلدي بتقديم دعمنا الكامل لك فيما تضطلع به من مهام. وأود أيضاً أن أشكرك على عقد أول مناقشة مواضيعية تجرى خلال دورة مؤتمر نزع السلاح وأن أشكر المتكلمين على ما قدموه من عروض غنية جداً بالمعلومات.

وكما قال الوزير بلينكن عندما خاطب هذه الهيئة في 22 شباط/فبراير، فإن أسلافنا تمكّنوا من العمل معاً، على الرغم من خلافاتهم، في محاولة لجعل العالم مكاناً أكثر أمناً. وينطبق ذلك بقدر أو بأخر على المجال البالغ الأهمية المتمثل في التحقق من نزع السلاح، وهذا ما أنوي التركيز عليه اليوم.

فمن ناحية، لدينا حجر الزاوية، وهو معاهدة عدم الانتشار النووي، ولدينا معاهدات ثنائية مثل المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (معاهدة ستارت)، وتتضمن المعاهدتان التزامات قوية متعلقة بعملية التحقق وتطويان على سجل طويل من الامتثال القوي لهذه الالتزامات. ومن ناحية أخرى، نرى الخطر الذي يشكله علينا جميعاً توقف دولة ما عن الوفاء بالتزاماتها في مجال التحقق. وعلى العموم، تأخذ الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي التزاماتها التعاهدية على محمل الجد، وتعمل بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من وفائها بهذه الالتزامات.

وتتدرج الولايات المتحدة بلا شك في هذه الفئة، ونحن فخورون بحفاظنا على سجلنا فيما يخص الامتثال لأحكام المعاهدة. وندعو الدول التي لا تفي بالتزاماتها المتعلقة بالتحقق المنصوص عليها في المعاهدة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بهذه الالتزامات.

وبالانتقال إلى معاهدة ستارت الجديدة، نعتد الولايات المتحدة وروسيا بالتزاماتنا، على الرغم من سائر خلافاتنا العديدة. ويجوز مساءلة بعضنا بعضاً بفضل نظام التحقق المنصوص عليه في المعاهدة. ومما لا شك فيه أن تمديد معاهدة ستارت الجديدة يجعل العالم مكاناً أكثر أمناً، ويضمن وجود قيود يمكن التحقق منها على القذائف التسيارية الروسية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة حتى 5 شباط/فبراير 2026. وتمنع هذه الحدود العديدة روسيا من زيادة عدد الأسلحة النووية المحمولة على صواريخ يمكنها أن تصل إلى الولايات المتحدة في غضون ساعة أو أقل تقريباً.

ويمكّننا نظام التحقق الجديد المنصوص عليه في معاهدة ستارت من رصد امتثال روسيا لأحكام المعاهدة، ويتيح لنا فهم الوضع النووي لهذا البلد بشكل أوضح بفضل شتى السبل منها عمليات التفتيش الموقعي التي تتيح لمفتشي الولايات المتحدة مراقبة القوات النووية الروسية. كما أن نظام التحقق المنصوص عليه في المعاهدة يزود الروس بقدرة مماثلة على الرصد، مما يعزز الثقة والاستقرار المتبادلين.

وستستغل الولايات المتحدة الوقت المتاح بفعل تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات كي تتابع مع روسيا، وبالتشاور مع الكونغرس وحلفائنا وشركائنا، مسألة تحديد الأسلحة التي تتناول جميع الأسلحة النووية الروسية، بما فيها النظم الاستراتيجية الجديدة والأسلحة النووية غير الاستراتيجية. واتفق الرئيسان بايدن وبوتين على النظر في خوض مناقشات بشأن الاستقرار الاستراتيجي تتناول مجموعة من المسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة ومن القضايا الأمنية المستجدة. ونحن بصدد التحضير لهذه المناقشات.

ومنذ عام 2014، وبفضل شراكة قائمة على القطاعين العام والخاص عُقدت مع المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي، تقود الولايات المتحدة الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وتجمع الشراكة الدولية أكثر من 25 دولة، حائزة للأسلحة النووية أو غير حائزة لها، في إطار تعاوني يهدف إلى زيادة فهم التحديات المعقدة التي تواجهها عملية التحقق من نزع السلاح النووي. وفي السنوات الست التي انقضت منذ بدء الشراكة الدولية، شارك أكثر من 100 خبير في أعمال تعاونية تهدف إلى وضع حلول محتملة لهذه

التحديات. وترد هذه الأعمال بالتفصيل في أكثر من 50 تقريراً وورقةً تحدد الآليات الإجرائية والتقنية اللازمة لمواجهة بعض التحديات الأكثر تعقيداً في مجال التحقق، مثل تفكيك الرؤوس الحربية النووية. وتُعد المشاركة الدولية خير مثال على ما تدعمه الولايات المتحدة من تدابير فعالة تساهم في تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي في المستقبل، وتثبت التزامنا بأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي.

السيد الرئيس، دعوني أختتم كلمتي بتذكيرنا جميعاً بأن عملية التحقق أداة أثبتت فعاليتها في بناء الثقة. وغالباً ما يكون التعاون بين الفنيين والعلماء الذين يتولون عملية التحقق حجر الأساس الذي يُستند إليه لتحقيق مزيد من التعاون. ويجب أن نشجع الجهات التي قد يكون لديها أساليب تحقق على مواصلة عملها وتوسيع نطاقه، بما في ذلك العمل بالتعاون مع الآخرين. والتحقق الفعال عنصر بالغ الأهمية في أي معاهدة متعلقة بتحديد الأسلحة أو نزع السلاح. ويجب أن تكون تدابير التحقق قوية. ويجب أن تكون قابلة للتطبيق. وهذه هي الطريقة التي نعقد بها اتفاقات دائمة يمكنها أن تحسّن أمننا.

وأطلب منّا جميعاً ألا نغفل هذه الحقائق في الوقت الذي نتطلع فيه إلى انعقاد المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الرامي إلى استعراض المعاهدة، وأن نستمر في العمل داخل هذه الهيئة وخارجها لمواصلة تعزيز عملية التحقق من خلال بدء التفاوض الذي طال انتظاره بشأن وضع معاهدة متعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق من تطبيقها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير وود على كلمته، وأعطي الكلمة الآن لسفيرة كازاخستان، سعادة السيدة آيتزانوفا.

**السيدة آيتزانوفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية):** السيد الرئيس، نشكرك على عقد المناقشات المواضيعية المتعلقة ببنود جدول أعمال المؤتمر. إن موضوع التحقق من نزع السلاح النووي الذي يناقش اليوم موضوع مهم للغاية يُطرح في الوقت المناسب. فقد أبانت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الحاجة الملحة للعمل الجماعي في عدد من المجالات المهمة على صعيد الحوكمة العالمية، وأحدّها هو مجال نزع السلاح النووي. ولذلك، يُعتبر وضع آلية قوية وذات مصداقية للتحقق عنصراً أساسياً لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وجرى مؤخراً حدثان مهمان - هما تمديد معاهدة ستارت الجديدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، ودخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. وترحب كازاخستان بتمديد معاهدة ستارت الجديدة، فهذا خير دليل على انتهاج سلوك مسؤول وعلى الالتزام بعملية نزع السلاح النووي عملاً بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي. إن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تشكل كازاخستان طرفاً فيها، حيز النفاذ مؤخراً دليل واضح على أن نزع السلاح النووي لا يزال من الأولويات الدائمة والملحة. ولهذين الصكين الدوليين صلة مباشرة بموضوع التحقق من نزع السلاح النووي.

وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، اكتسب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة خبرة واسعة في مجال التحقق في إطار معاهدة ستارت الجديدة وسابقتها. وتشمل هذه التدابير تبادل البيانات، فضلاً عن عمليات التفتيش الموقعي. ويتيح التفاعل بين البلدين وضع أسس تقنية وعملية متينة يمكن أن تستند إليها جهود التحقق في المستقبل.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن كازاخستان شاركت في عمليات نزع السلاح هذه باعتبارها دولة ورثت ترسانة نووية كبيرة على أراضيها ونجحت في الوفاء بالتزاماتها الدولية إذ تخلصت من الأسلحة النووية وقضت على البنية التحتية العسكرية بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها. وتسهم التدابير الطوعية التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية إسهاماً كبيراً في بناء الثقة.

ونعرب عن امتناننا للوفد الفرنسي على تنظيمه زيارة قام بها دبلوماسيون مقيمون في جنيف، في شباط/فبراير 2020، إلى المنشآت النووية السابقة الواقعة في بيبيرلات وماركول. وكانت الزيارة دليلاً على انفتاح البلد فيما يتعلق بعناصر برنامجه النووي. وتمكّن المشاركون من اكتشاف تدابير اتخذت بغية وقف إنتاج المواد الانشطارية بصورة لا رجعة فيها، ومنع وقوع هذه المواد في الأيدي الخطأ، وحماية البيئة.

وبعد بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، شرعت الدول الأطراف في مناقشة سبل تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي التي ترد في المادة السادسة من المعاهدة. وتتص هذه المادة على إنشاء هيئة أو هيئات دولية مهمتها التحقق من إلغاء برامج الأسلحة النووية بصورة لا رجعة فيها. وصحيح أن هذه المناقشة لا تزال في مراحلها الأولى، ولكن يمكنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في المناقشات الجارية بشأن التحقق. وفي الوقت نفسه، نعتبر أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تحل محل معاهدة عدم الانتشار النووي، بل تكملها، ولا تزال حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح.

ونعتقد أن القدرات والخبرات التقنية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمكن أن تدخل في إطار أي آلية تحقق في المستقبل. ومن نافلة القول إن مسألة اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتنفيذها هي من المسائل الرئيسية الأربع للمؤتمر وتبقى شرطاً أساسياً للتحقق الفعال من نزع السلاح النووي.

وتدعم كازاخستان أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وتشارك في هذه الأعمال. ونعتقد أن هذا الفريق هو منبر أساسي للبحث عن نقاط تلاقٍ بين الدول النووية وغير النووية، وتنمية الثقة والطمأنينة، ومناقشة التحديات والمخاطر المتصلة بالتحقق، وتحديد الخطوات القادمة.

أيها الزملاء الموقرون، لقد أكد الرئيس توكايف، في خطابه أمام الجمعية العامة في العام الماضي، أن التصميم على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية أصبح جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية لبلدنا. وتتمتع كازاخستان بالحق الأدبي في حمل لواء العمل العالمي لإزالة الأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق، نحن مستعدون لدعم وتعزيز وتيسير الجهود الرامية إلى التحقق من نزع السلاح النووي.

ومن المقرر أن يُعقد المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الرامي إلى استعراض المعاهدة في حقبة غير مسبوقه يقف فيها العالم على حافة المجهول. وينبغي ألا يعاد تأكيد قرارات المؤتمرات السابقة فحسب، وإنما أن تصاغ أيضاً مهام محددة للدورة المقبلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفيرة آيتزانوفا على كلمتها. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير سويسرا، السيد فيليكس باومان.

**السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** أريد أيضاً أن أعثتم هذه الفرصة للترحيب بزميلتنا من فنلندا، السفيرة كاوبي، التي انضمت إلى مجتمع نزع السلاح، وللتعبير لها عن أطيبي تمنياتي. وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، على ما بذلتم من جهود خلال الجزء الأول من دورتنا من أجل اعتماد قرار يقضي بإنشاء هيئات فرعية لجميع البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وما زلنا مقتنعين بأن هذا النهج هو الأكثر واقعية في هذه المرحلة لفسح المجال أمام مؤتمرننا للمضي قدماً، ونأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء لانتهاجه. وينبغي لنا الآن أن نستعيد على أفضل وجه ممكن من بقية دورة المؤتمر لعام 2021 للنظر في بنود جدول الأعمال، التي يسعدنا أن نتناولها بصورة منهجية، الواحد تلو الآخر.

السيد الرئيس، دعوتنا اليوم للتركيز على البند 1 من جدول الأعمال، بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. ونشكرك على سعيك إلى إرفاد مناقشاتنا بسلسلة من العروض المواضيعية بغية التعمق في النقاش، بما في ذلك بشأن مسألة التحقق من نزع السلاح النووي. وسأحاول الآن أن

أتناول مسألتي نزع السلاح النووي بوجه عام والتحقق من نزع السلاح النووي، مع تحديد كيفية ارتباط هذين الموضوعين بعضهما بعضاً. أولاً، أود أن أؤكد أن سويسرا تأسف للتقدم البطيء المحرز فيما يخص نزع السلاح النووي، وهي قلقة إزاء المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن القدرات والمعتقدات في المجال النووي التي يبدو أنها تسير في الاتجاه المعاكس.

إن الوضع الراهن غير مستقر والطريق نحو مفاوضات جديدة بشأن تحديد الأسلحة غير واضحة. وتقلص فيما يبدو هامش التصرف المتاح لنا لإحراز تقدّم في مجال نزع السلاح النووي عن طريق وضع معاهدات جديدة تستند إلى النهج التقليدية. إن النهج التقليدي المتمثل في الحدّ من نظم إيصال الأسلحة، كما هو الحال في معاهدة ستارت الجديدة، أو من فئات معينة من الأسلحة النووية، كما هو الحال في معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ربّما لم يعد مناسباً لمواجهة التحديات التي تفرضها الأوضاع الاستراتيجية الجديدة.

وفي هذا السياق، نشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية والجهات الأخرى التي تملك أسلحة نووية على تعزيز جهودها للنظر في وضع جيل جديد من الاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة. ومن ناحية، ينبغي أن تشمل هذه الاتفاقات المستقبلية مجموعة أوسع بكثير من النظم، بمعنى أن تشمل أنواعاً متعددة من نظم الإيصال أو من الرؤوس الحربية، أو حتى أن تشمل النظم الهجومية والدفاعية المرتبطة بالردع. ومن ناحية أخرى، يمكن لهذه الاتفاقات المقبلة أن تتجاوز الإطار الثنائي وأن تكون بين بضعة أطراف أو عدة أطراف، وذلك من أجل تغطية كامل مظاهر التعقيد في المشهد النووي.

ثانياً، وفيما يتعلق بمسألة التحقق، أود أن أشدد على أن التحقق ليس غاية في حد ذاته، بل يجب فهمه في سياق أوسع باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نزع السلاح النووي. وهو أمر أساسي ليستنى تخفيض عدد الأسلحة بصورة تدريجية وبشكل موثوق به، وليتم في نهاية المطاف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وإبقاؤه على هذا النحو. ويرد الأساس القانوني لهذا الهدف في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يفترض أن يؤدي تنفيذها الكامل إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية "في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة". ويمكننا أن نفترض أنه سيتوجب إدماج نظام المراقبة الدولية الصارمة هذا في معاهدة دولية أو أكثر، وتضمينه في صلبه نظاماً تحقق من شأنه أن يضمن تفكيك الترسنات النووية بالكامل وأن يبني الثقة في استحالة قيام أي طرف في الصك بالغشّ دون أن يكتشف أمره.

وبدلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لإيجاد صكوك وإجراءات ومؤسسات التحقق اللازمة، بأشكالها المختلفة، بمشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء. وتؤيد سويسرا تأييداً تاماً النهج القاضي بالتصدي المشترك لتحديات التحقق من نزع السلاح النووي، وبوضع تكنولوجيات وإجراءات محددة.

وسويسرا، شأنها شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى في مؤتمر نزع السلاح والدول التي لها مركز مراقب، عضو نشط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وهي تؤمن إيماناً راسخاً بأن نتائج الشراكة قد عززت بالفعل الثقة في إمكانية إجراء تحقق متعدد الأطراف مع القيام في الوقت نفسه بتولّي مسائل السلامة والأمن وعدم الانتشار بطريقة مرضية.

وتؤيد سويسرا أيضاً استمرار أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، بقيادة النرويج، وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد أوزموندسن على عرضه هذا الصباح. وتشدد سويسرا على أهمية اطلاع مؤتمر نزع السلاح على ما يقوم به الفريق من أعمال تهمّ المؤتمر؛ وكمثال على ذلك، أودّ أن أذكر الاقتراح الذي دعت فيه البرازيل المؤتمر إلى إنشَاء فريق من الخبراء العلميين والتقنيين المعنيين بالتحقق من أجل إرساء علاقة مثمرة بين العمل السياسي والعمل

التقني. وأود أيضاً أن أشكر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والسيد بودفيغ على العرض الذي قدّمه للتو.

وأود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أن كل هذه الجهود المبذولة للتحقق من نزع السلاح النووي لا تضمن بأي حال من الأحوال أنه يمكن أن يصبح العالم الخالي من الأسلحة النووية بفضل رقابة دولية صارمة حقيقية واقعة. بيد أن الجهود المبذولة لهذه الغاية تزيد كثيراً من احتمال نشوء هذا العالم، حيث يمكنها أن توفّر الأدوات الأساسية للتغلب على بعض التحديات التي تعيق عملية التحقق.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السفير باومان وأعطي الكلمة الآن للمتكمّل التالي في القائمة، السفير سانثيز دي ليرين غارسيا - أوفيز ممثل إسبانيا.

**السيد سانثيز دي ليرين غارسيا - أوفيز (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلّم فيها أثناء رئاستك، اسمح لي أن أتقدم لك بأصدق التهاني وأؤكد لك تعاون وفد بلدي الكامل في ضمان إنجاز الأعمال التي تترأسونها بنجاح. والمسألة المعروضة علينا اليوم هي وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. إن الهدف النهائي لبلدي هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ويتطلب ذلك من المجتمع الدولي عقد التزامات واقعية وعملية. وتعتقد إسبانيا اعتقاداً راسخاً أنه علينا أن نحرز تقدماً ملموساً وجوهرياً في نزع السلاح النووي من خلال التنفيذ الفعال للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

واليوم نركّز أخيراً على التحقق من نزع السلاح النووي، وأنا سعيد لأننا عملنا جاهدين لتحديد وعرض موقف بلدي في هذا المجال. ونعتقد أن عملية التحقق أمر ضروري لتحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل على الصعيد العالمي وبطريقة لا رجعة فيها. إن التحقق بصورة منهجية وفعالة من مقتضيات نزع السلاح النووي وإجراءاته وآلياته شرط أساسي للتوصل إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. وببساطة، لا يمكن أن تكون عملية نزع السلاح فعالة إذا لم يتم التحقق منها.

السيد الرئيس، تتيح لنا بروتوكولات التحقق رصد ومراقبة وتقييم التقدم المحرز في مجال نزع السلاح. ولا تتسم هذه البروتوكولات بطابع تقني فحسب. بل يجب أن تتناول أيضاً نطاق نزع السلاح وإدارته، والوسائل اللازمة لتحقيقه، وحتى سبل تمويله. ونزع السلاح ليس احتمالاً معقولاً بدون وجود بروتوكول للتحقق. ويتطلب التحقق الفعال إنشاء هيئة مختصة مستقلة لرصد التدابير المذكورة ومراقبتها والتأكد من أنها اتخذت فعلاً. وقد تتضمن هذه الهيئة أطرافاً في المعاهدة نفسها، على نحو ما أشار إليه المتكلمان اللذان عرضا علينا اليوم أفكارهما وعملهما. إن العمل الذي ينبغي أن نضطلع به اليوم يتيح فرصة جيدة لوضع تعريف لهذه المؤسسة الدولية المستقلة وتنقيحه. ولدينا أمثلة جيدة يمكن بحثها والتعلم منها، بدءاً بالاتفاقات الثنائية لتحديد الأسلحة النووية، على نحو ما وصفه زميلي، سفير الولايات المتحدة الأمريكية، ووصولاً إلى نظام الضمانات النووية الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونظام الرصد والمراقبة والتحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهناك إذاً تجارب يمكن أن نستند إليها في عملنا.

السيد الرئيس، تطلب حكومة بلدي من المجتمع الدولي بأسره، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، دعم المبادرات الدولية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تشجيع وتعزيز وتنمية القدرات اللازمة للتحقق من نزع السلاح النووي، وتشجّعه على دعم هذه المبادرات، من قبيل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، والعمل الذي قدمه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين والذي تم شرحه لنا اليوم. ولهذا السبب يجب أن نعمل على إنشاء آلية تحقق شاملة وفعالة تغطي كامل دورة حياة الأسلحة النووية،

وتستطيع، قبل كل شيء، التأكد من أن إجراءات القضاء على القدرات والتكنولوجيات اللازمة لصنع الأسلحة النووية لا رجعة فيها.

ونشجع المبادرات الدولية والمتعددة الأطراف من خلال مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي، التي تضم 16 بلداً وتسعى إلى نزع السلاح النووي عالمياً بطريقة لا رجعة فيها بفضل اتخاذ إجراءات محددة وعملية (تعرف باسم "نقاط الانطلاق")، وهي التزامات قطعناها بالفعل خلال المؤتمرات المعنية بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، في رأينا أن التحقق يعزز الثقة: فهو يُستهلّ بحوار، وينمو مع تطوّر الهياكل والقدرات والآليات والبروتوكولات التي تضع فيها الأطراف ثقتها. وتعتبر كل من الدولة التي تتخذ تدابير نزع السلاح وهيئة التحقق، وكذلك بقية المجتمع الدولي، أن عملية التحقق دليل على فعالية الإجراءات، مما يبني الثقة في جميع أعمدة المنظومة. وأود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى أهمية الشفافية في إجراءات التحقق. ويُعتبر وفد بلدي أن الشفافية جزء أساسي من هذه الإجراءات لأنها تؤكد أن هناك تقدماً يتم إحرازه وأن نزع السلاح أمر حقيقي وفعال. ولذلك يمكن للتحقق والشفافية أن يساعدا في بناء الجسور بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن طريق تيسير تبادل المعلومات وتحسين الظروف الأمنية الدولية. وستدعم إسبانيا نظامَ تحقق موثوقاً متعدد الأطراف يمكن أن تعتمد عليه جميع الدول.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير سانثيز دي ليرين غارسيا - أوفيز وأعطي الكلمة للمتكلمة التالية في قائمتي، مندوبة الأرجنتين الموقرة، السيدة بورتا.

**السيدة بورتا (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية):** السيد الرئيس، اسمح لي أولاً وقبل كل شيء أن أهنيئك على افتتاح الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح، وأن أهنيئ السفيرة كاوبي ممثلة فنلندا على تعيينها مؤخراً ممثلة دائمة لبلدها في جنيف. ويود وفد بلدي أيضاً أن يشكر السيد أوزموندسن ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على العرض الشامل والموضوعي الذي قُدم إلى المؤتمر.

السيد الرئيس، إن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي هما من المسائل التي توليها الأرجنتين الأولوية في إطار برنامج نووي سلمي قوي. والاحترام الصارم لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يضمن التقدم المستدام استناداً إلى الأركان الثلاثة للمعاهدة.

وترى الأرجنتينية أن من الضروري المضي قدماً نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي بشكل عام وكامل وعلى نحو لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه ويتسم بالشفافية. ويقدر وفد بلدي تدوين حظر الأسلحة النووية بوصفه ضرورة مشروعة نظراً إلى العواقب الإنسانية لهذه الأسلحة، ويقرّ بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ. ومع ذلك، ترى الأرجنتينية أنه ينبغي في الظروف الراهنة إيلاء الأولوية لتعزيز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ككل والحفاظ عليه، مع اعتبار معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية فيه. وينبغي الحرص على تجنب الازدواجية أو إيجاد مصادر قانونية بديلة للنظام الذي باتت أحكامه مقبولة بالفعل عالمياً، ولا سيما في مجال التحقق. ومشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية في المفاوضات بشأن هذه التدابير أمر بالغ الأهمية أيضاً لضمان فعالية هذه التدابير.

وترى الأرجنتينية أن التحقق من نزع السلاح النووي أمر أساسي لا يقتصر على صكوك عدم الانتشار، بل ينطبق أيضاً على مجال نزع السلاح. إن العمل على التحقق من نزع السلاح النووي، على نحو ما قام به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي في عامي 2018-2019، وما سيتم القيام به في عامي 2021-2022 بمشاركة بلدي، هو مساهمة كبيرة؛ ويمكنه باعتباره جزءاً من عملية تمنحه طابعاً رسمياً وشرعيةً بفعل إجراءاته برعاية الأمم المتحدة، أن يرسّي الأسس اللازمة لإحراز تقدم ملموس في وضع نظام تحقق متين تابع لاتفاقات نزع السلاح المتعددة

الأطراف التي ستعقد في المستقبل، دون تفويض التقدم المحرز في مجال عدم الانتشار. وعلى نحو مماثل، وفي ضوء انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي سترأسه الأرجنتين، يمكن أن تشكل المبادلات بشأن التحقق من نزع السلاح النووي إسهاماً كبيراً في عمل الفريق المعني بنزع السلاح في المؤتمر.

السيد الرئيس، تدرك الأرجنتين أهمية الاستجابة للمطالب المشروعة المتعلقة بتحقيق نزع السلاح، مما سيساعد في معاملة الجميع على قدم المساواة فيما يخص الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ونظراً إلى الوقت الطويل الذي ستستغرقه هذه العملية على ساحة دولية معقدة تجعل من الصعب إحراز تقدم في هذا المجال، يُعتبر التحقق من نزع السلاح النووي خطوة ملموسة نحو تحقيق الهدف المستقبلي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وليس القصد من ذلك التأثير على الجهات التي ستجري مفاوضات مقبلة بشأن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بل توفير أدوات تقنية فعالة وبناء القدرات اللازمة بصورة مستمرة لضمان إمكانية استغلالها عندما يحين الوقت، شريطة أن تكون المناقشات اللازمة لمنح الشرعية التي تتطلبها عملية من هذا النوع قد عُقدت بالفعل.

ومن شأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي دخلت حيز النفاذ والمفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أن تحول دون إمكانية بناء ترسانة نووية عالمية، وأن تسهم إذاً في إزالتها تماماً في المستقبل.

وتعرب الأرجنتين عن تقديرها للجهود التي بُذلت في إطار مبادرات ومساهمات الدول والأوساط الأكاديمية والعلمية من أجل تحديد الأدوات اللازمة لتعزيز التعاون والتتقيف وتعميم الوسائل البديلة الموثوقة التي تتيح التحقق من نزع السلاح النووي.

وأود أيضاً أن أشير إلى التجربة الفريدة للأرجنتين والبرازيل المتمثلة في الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، التي قد توفر إسهامات قيمة وتتيح استخلاص العبر في مجال التحقق، سواء من منظور عدم الانتشار إذ تُعتبر تدبيراً لتيسير التعاون وبناء الثقة وتحقيق الشفافية، أو من منظور فائدتها في عمليات التفتيش. ودون المساس بهذا الأمر، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن اختصاص الوكالة يقتصر على عدم انتشار الأسلحة النووية وليس نزع السلاح.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يشدد على دور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في إضفاء الشرعية على عملية نزع السلاح والتحقق منها، لا سيما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبناء القدرات هو المفتاح لضمان تمكّن جميع الدول، سواء كانت حائزة للأسلحة النووية أو غير حائزة لها، من المساهمة والمشاركة في هذه العملية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر مندوبة الأرجنتين الموقرة على كلمتها. وأعطي الكلمة للمتكلم التالي على القائمة، السفير بيروث، ممثل ألمانيا.

**السيد بيروث (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أود أيضاً أن أرحب بالسفيرة كاوبي، الممثلة الدائمة لفنلندا لدى مؤتمر نزع السلاح. وأتمنى لها التوفيق في مهمتها في جنيف وأطلع إلى تعاوننا.

وفيما يخص البند 1 من جدول الأعمال، الذي ناقشناه اليوم، اسمحوا لي أن أبدأ بإعادة تأكيد ترحيب ألمانيا الكبير بتمديد معاهدة ستارت الجديدة بين روسيا والولايات المتحدة في آخر لحظة إذا جاز التعبير. وأدى ذلك إلى تقادي وضعٍ يضرّ بالمصالح الأمنية الجماعية التي تخصنا جميعاً. وأدى ذلك إلى تجنب انهيار الركيزة الأخيرة في هيكل نزع السلاح النووي الذي أقيم بين روسيا والولايات المتحدة في العقود السابقة.

إن الحفاظ على هذا الاتفاق يعطيني الأمل في أن تكون مرحلة إفشال الاتفاقات السلمية قد وصلت إلى نهايتها، رغم مناخ الأمن الدولي المتوتر أو ربما بفضلها.

واليوم، السيد الرئيس، نحن بحاجة إلى نزع السلاح النووي بقدر ما كنا بحاجة إليه في الماضي. وفي الواقع، نحن في أمس الحاجة إليه اليوم نظراً إلى الوضع الأمني السائد في عالم متعدد الأقطاب. إن التحقق من نزع السلاح النووي يعزز الثقة والاستقرار. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج تدريجي لنزع السلاح النووي. وهذا يقودني إلى تناول مسألة التحقق من نزع السلاح النووي.

وأود أن أهنئ يورن أوزموندسن على تعيينه رئيساً لفريق الخبراء الحكوميين الجديد المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وأشكره هو وبافل بودفيغ على عرضيهما الواضحين والزخريين بالمعلومات.

السيد الرئيس، تُعتبر آليات ضمان الشفافية والامتثال، أي آليات التحقق، جزءاً أساسياً من أي اتفاق على نزع السلاح في المستقبل، سواء كان ثنائياً أو متعدد الأطراف، ولا سيما، كما قلتُ، في بيئة دولية متوترة يتم فيها السعي إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولا شك في أن التحقق قد استُخدم بنجاح في المعاهدات الثنائية لتحديد الأسلحة النووية التي أبرمت بين روسيا والولايات المتحدة والتي تتوافر في إطارها خبرة واسعة في مفاهيم التحقق وأساليبه وتقنياته.

ومع ذلك، نعتقد أيضاً أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يمكنها أن تسهم في زيادة تحسين عملية التحقق أيضاً. ومن ثم فإن عمل أطراف عديدة على عملية التحقق بما يغطي دورة حياة السلاح النووي بمرمتها يمكن أن يساعد في تعزيز التقارب السياسي بشأن مسائل أعم تتعلق بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي في المستقبل.

ولذلك يُعتبر فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي أداة هامة للنهوض بالعمل الموضوعي في هذا الشأن، وكذلك لتعزيز الثقة والطمأنينة. ونحن نتطلع إلى بدء دورات عامي 2021-2022. وسيشارك الخبير الألماني بصورة نشطة في مداورات الفريق. إن تقيح مفاهيم التحقق وإجراءاته وترتيباته، ومواصلة اختبارها عملياً أمران أساسيان للتوصل إلى تخفيض حجم الترسانات النووية بشكل كبير في المستقبل.

ومن أجل تغطية الفترة الزمنية إلى حين بدء عمل فريق الخبراء الحكوميين الجديد والمساعدة في التحضير له، عقدت ألمانيا ثلاث حلقات دراسية تناولت موضوع التحقق من نزع السلاح النووي في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2020، ومؤخراً في أيار/مايو 2021، وذلك بالتعاون مع مركز جنيف للسياسات الأمنية. وتطرقت هذه الحلقات الدراسية إلى الجوانب المفاهيمية والعملية لمسألة التحقق من نزع السلاح النووي. واستقطبت هذه الحلقات الدراسية مستوى عالياً من الحضور، وهو ما اعتبرناه دليلاً على أهمية هذه المسألة.

والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي سبق أن ذكرها العديد من زملائي، هي بمثابة محفل آخر يمكن أن يساعد على إعداد المزيد من الأنشطة في مجال التحقق من نزع السلاح. وتشارك ألمانيا أيضاً بنشاط في هذا المسعى. وفي هذا السياق، أجرينا بالتعاون مع فرنسا عملية ميدانية جديدة للتحقق من نزع السلاح في أيلول/سبتمبر 2019 كانت بمثابة خطوة ملموسة نحو وضع إجراءات متعددة الأطراف موثوقة ومُحكمة للتحقق من نزع السلاح النووي. ولعلكم تذكرون أنني قدّمْتُ مع زميلي الفرنسي، منذ فترة، إحاطة عن الأمر إلى مؤتمر نزع السلاح.

وكما قلنا، فقد أثبت هذا الإجراء العملي أن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء يمكنها أن تتعاون بنجاح في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. وقد أثبتت هذه العملية أن التحقق الموثوق والمتين أمر ممكن دون إفشاء معلومات حساسة قد يشكل انتشارها خطراً.

واستمراراً لهذه العملية، ستستهل فرنسا وألمانيا عملية جديدة للتحقق من نزع السلاح في عام 2021. وستكون هذه العملية الجديدة مماثلة لسابقتها من حيث أهدافها ونطاقها وسيرها، ولكن سيتم تكييفها بما يراعي تجارب المنظمين وعلى أساس الدروس المستفادة والملاحظات التي يبديها المشاركون والمقيّمون. وسنكون طبعاً سعداء بتقديم إحاطة إلى مؤتمر نزع السلاح بشأن الخبرة المكتسبة، عند اختتام هذه العملية وتقييمها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير بيروث على كلمته. وأعطي الكلمة الآن للمتكم التالى، المندوب الموقر للاتحاد الروسي، السيد أندريه بيلوسوف.

**السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أيها الزملاء الموقرون، أرحب باستئناف عملنا وأشكر الرئاسة البلغارية على تنظيمها جلسة مواضيعية بشأن البند 1 من جدول أعمال المؤتمر. ولكن الموضوع نفسه هو في الحقيقة مثير جداً للجدل. ونحن مدعوون بشكل أساسي لمناقشة مسألة التحقق من أمر ينتقل تدريجياً، أمام أعيننا، إلى ذمة التاريخ. وهذه الحقيقة المحزنة تولد شعوراً بالأسف الشديد والقلق البالغ على حد سواء. وأشدد على أن روسيا لا تزال مستعدة للعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إعادة تنشيط عملية نزع السلاح النووي، التي يُفترض أن تكون إحدى نتائجها المنطقية الإزالة التامة للترسانات النووية.

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للمجتمع الدولي، قبل أن يتناول مسائل التحقق مباشرة، أن يضع أولاً نموذجاً واقعياً لعملية نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، مع مراعاة مجموعة القضايا التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي وضمان مشاركة جميع الدول التي تتحلى بقدرات نووية عسكرية. ولاقى هذا النهج قبولاً عالمياً، ويحدد بشكل واضح في الوثائق المعتمدة في إطار عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتجسده بوجه خاص عبارة "على نحو يعزز الاستقرار والسلام ومبدأ الأمن غير المنقوص والمعزز على الصعيد الدولي". وهذا هو الإجراء 5 من خطة عمل عام 2010. وقبل أن يتحقق هذا الهدف، من السابق لأوانه التركيز على إيجاد "أدوات" لمعاهدات افتراضية قد توضع في المستقبل.

ومن الواضح أن نزع السلاح النووي سيتم تدريجياً، ويمكن أن تشمل الخطوات العملية المؤدية إلى تخفيض الأسلحة النووية والحد منها وإزالتها نهائياً تدابير أحادية الجانب وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف، يتطلب كل منها آليات مراقبة مناسبة تتفق عليها الأطراف.

وما انفك المجتمع الدولي يعمل منذ أمد طويل على التحقق من تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعلى صياغة مبادئ يمكن الاستناد إليها لإجراء عملية التحقق. وعلى وجه الخصوص، ترد المبادئ الأساسية لعملية التحقق في مجال نزع السلاح في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدتها الجمعية العامة في عام 1978، وأقرت أيضاً هيئة نزع السلاح هذه المبادئ في تقريرها لعام 1988 الذي يتناول التحقق بجميع جوانبه.

واسمحوا لي أن أذكركم بالمبادئ الرئيسية. أولاً، ينبغي احترام القواعد العالمية للقانون الدولي، ولا سيما عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وثانياً، تختلف إجراءات التحقق باختلاف أهداف الالتزامات ونطاقها وطبيعتها ومداهها على النحو المحدد في كل اتفاق. وثالثاً، يجب أن تكون تدابير التحقق موثوقة وواقعية ومجدية اقتصادياً.

ومن الأهمية بمكان ربط آلية تحقق بكل اتفاق. ففي نهاية الأمر، سيكون كل صك قانوني دولي في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار فريداً من نوعه وله سمات خاصة به.

وبطبيعة الحال، اكتسبت اليوم خبرة واسعة في مجال التحقق من تنفيذ الاتفاقات، ولذلك، توجد مجموعة معينة من أساليب وإجراءات التحقق. وتشمل هذه المجموعة وسائل تقنية وطنية، وعمليات تفتيش موقعي، وتبادلاً لمعلومات القياس التي تُجمع عن بعد، وإخطارات وما إلى ذلك. وكما ذكر، تحدد متطلبات وخصوصيات كل اتفاق من الاتفاقات الأسلوب أو الإجراء الذي سيستخدم. ولا يوجد نموذج "عالمي" لآلية التحقق، ولا توجد إجراءات تحقق "إلزامية". وينبغي تحديد جميع طرائق التحقق أثناء التفاوض على هذا الاتفاق المحدد.

ومن المهم أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن الرصد ليس غاية في حد ذاته؛ فهو مجرد عنصر هام وأساسي من عملية التوصل إلى اتفاقات. وعلى نحو ما ذكر في الفقرة 31 من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدتها الجمعية العامة، ينبغي للاتفاقات الدولية "أن تنص على ما يكفي من تدابير التحقق لإرضاء جميع الأطراف المعنية من أجل بناء الثقة اللازمة وضمان أن جميع الأطراف تراعي تلك التدابير". وستسهم الثقة وزيادة الانفتاح في تعزيز فعالية تدابير التحقق.

وبموجب القانون الدولي، يُعدّ التحقق من الامتثال لاتفاق ما حقاً حصرياً للأطراف فيه. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسائل الأمن القومي. وبناء على ذلك، فإن المعلومات التي يتم الحصول عليها بفضل إجراءات التحقق هي غالباً، بل دائماً، معلومات حساسة قد يشكل انتشارها خطراً. والضمانة هنا هي وفاء الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بشكل صارم، بالتزاماتها بموجب المعاهدة، ولا سيما أحكام المادتين الأولى والثانية. ولذلك تتفق الأطراف مسبقاً، عن طريق التفاوض، على طبيعة وحجم المعلومات التي ستبادلها. وتقوم الأطراف أيضاً بإنشاء نظام لحماية السرية.

وأود أن أشير إلى أن روسيا لا تعترض على مناقشة مسألة التحقق. ونحن مستعدون للتعاون في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. ولكن ندعو الوفود إلى اتباع نهج متأن إزاء مسألة التحقق يضمن بقاء عملية التحقق متجذرة في السياق العام للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن لا نعترض على دراسة مختلف النهج المتبعة للتحقق من نزع السلاح النووي. ويُتوقع أن يقوم تقرير الفريق بدراسة وتحديد بعض نماذج التحقق التي يمكن اتباعها. وبالنسبة إلى روسيا، وهي دولة ذات خبرة واسعة في مجال نزع السلاح النووي، من المهم أن تستند الأفكار والنهج التي طرحها الفريق إلى المبادئ التي نكرتها. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يُسمح بأن تتحول أي توصية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي إلى هاجس أو شغل طاع يؤدي إلى فرض إطار ملزم معين على البلدان المشاركة في عملية إزالة الأسلحة النووية.

ومرة أخرى، أشدد على ضرورة ربط آليات التحقق من نزع السلاح النووي بالمعاهدة المعنية. ونرى أنه من غير المقبول تصميم الاتفاقات المقبلة خصيصاً لتتناسب مع نماذج عملية التحقق أو معاييرها، حتى لو تم الاتفاق عليها في إطار متعدد الأطراف.

وندعو جميع الدول المهتمة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز النظام القائم المتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وإلى وضع اتفاقات جديدة في هذا المجال تستند إلى أسس تشمل النقاط التي قَدّمتها اليوم.

وأخيراً، أود أن أشكر بافل بودفيغ من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على عرضه الممتاز والغني بالمعلومات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر مندوب الاتحاد الروسي على كلمته، وأعطي الكلمة الآن للسيد إيشيرو أوغاساوارا، سفير اليابان.

**السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة خلال فترة رئاستك، اسمح لي بأن أبدأ بتهنئتك على توليك هذه المسؤولية الهامة. وأؤكد لك دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين أثناء اضطلاعك بمهامك.

كما أعرب عن تقديري الشديد للعرضين الهامين اللذين سعدنا بالاستماع إليهما في بداية جلسة اليوم.

السيد الرئيس، إن اليابان، لكونها البلد الوحيد الذي تعرض لقصف نري خلال الحرب، لن تتخّر جهداً لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي ألا تتكرر أبداً حادثتا هيروشيما وناكازاكي. ومع تقدّم الهيبياكوشا في السن - وهم الناجون من القنبلتين الذريتين، تزداد أهمية إطلاع الأجيال القادمة ومن هم خارج حدود البلد، على حقيقة الدمار الذي يخلفه استخدام الأسلحة النووية والعواقب الإنسانية الناجمة عنه.

وستعمل حكومة اليابان مع الناجين من القنبلتين الذريتين في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز فهم الوجه الحقيقي لاستخدام الأسلحة النووية. ومن خلال برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع السلاح، دأبت اليابان منذ عام 1983 على دعوة الدبلوماسيين الأجانب الشباب إلى هيروشيما وناكازاكي، حيث تتاح للمشاركين فرصة التعرف مباشرة على التجارب التي عاشها الهيبياكوشا.

وقد سافر حتى الآن 958 زميلاً إلى اليابان في إطار هذا البرنامج. وقد فرحنا كثيراً حين وجدنا العديد من خريجي هذا البرنامج بين دبلوماسيين من جميع أنحاء العالم ومسؤولين في المنظمات الدولية يشاركون في أنشطة مؤتمر نزع السلاح. وسنواصل بذل الجهود في هذا الاتجاه.

السيد الرئيس، لا يمكن إنكار أننا نعيش في بيئة أمنية قاسية ومتقلبة بفعل تزايد التوترات الدولية. ويجب أن يؤخذ هذا الواقع في الحسبان عند اتخاذ التدابير اللازمة لبلوغ هدفنا المشترك - وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. واستناداً إلى هذه الآراء، تدعو اليابان إلى اتباع نهج واقعي وعملي إزاء نزع السلاح النووي. وكان هذا النهج أحد الأسس التي استندت إليها القرارات التي قدمتها اليابان إلى الجمعية العامة منذ عام 1994.

وفي ظلّ هذا النهج، تكتسي معاهدة عدم الانتشار النووي أهمية أساسية، بوصفها حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومن الضروري أن يحقق المؤتمر العاشر للدول الأطراف الرامي إلى استعراض المعاهدة نتائج مجدية. وينبغي لجميع الدول الأطراف، سواء كانت حائزة للأسلحة النووية أو غير حائزة لها، أن تتحد وتوحد قواها لبلوغ هذا الهدف المشترك. وقد اتخذت اليابان مبادرات لتحقيق هذه الغاية.

وفي العام الماضي، قدمت اليابان إلى الجمعية العامة مشروع قرار بصيغته الأصلية يتناول مسارات العمل المشتركة والحوار الاستشراقي، وقد اعتُمد بأغلبية 150 صوتاً.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت اليابان أيضاً في عام 2017 عن بدء عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم هام في نزع السلاح النووي، الذي أودّ التحدث عنه بإسهاب في وقت لاحق. وفي ظلّ هذا النهج الواقعي والعملية، تولي اليابان الأولوية لأمرين هما "خنق السلاح النووي في المهمل بفضل الحظر الشامل للتجارب النووية، ووضع حدّ أقصى للكمية المنتجة بفضل حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية".

وتدعو اليابان إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما تدعو جميع الدول، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2، إلى توقيع المعاهدة والتصديق عليها دون مزيد من التأخير.

وتدعو اليابان في مؤتمر نزع السلاح إلى التعجيل ببدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبار ذلك الأولوية القصوى، وتأسف بشدة لأن هذه الهيئة الموقرة لم تبدأ في معالجة هذه المهمة التي طال انتظارها هذا العام مرة أخرى.

السيد الرئيس، كي نتكّن من التفكير في وسائل تؤدي في نهاية المطاف إلى إزالة الأسلحة النووية، غير معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي أن نتناول ما يسمى المسائل الصعبة التي تشمل، في جملة أمور، العلاقة بين الردع النووي ونزع السلاح النووي.

وركز فريق الشخصيات البارزة على هذه المسائل الصعبة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نشر الفريق تقرير رئيسه، الزاخر بالأفكار الثاقبة والملمة، الذي يورد المزيد من الخطوات نحو نزع السلاح النووي. وكان وفد بلدي سعيداً بإرسال نسخة من التقرير إلى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

ومن أجل الاستفادة من نتائج هذا العمل، قامت اليابان بتحويل الفريق إلى اجتماع المسار 1-5، الذي يشارك فيه ممثلون حكوميون وغير حكوميين على السواء. وفي 9 آذار/مارس من هذا العام، استضافت حكومة اليابان اجتماع المسار 1-5 الثاني. وأبدت أفكار وآراء جديدة، وأمل أن عرضها عليكم في الوقت المناسب.

السيد الرئيس، أود أيضاً أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة التحقق من نزع السلاح النووي، وذلك بحضور السفير أوزموندسن، رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي التابع للأمم المتحدة، الذي سيبدأ عمله هذا العام. وتؤكد اليابان الدور الأساسي الذي يؤديه التحقق الفعال والموثوق من نزع السلاح النووي في تشجيع نزع السلاح النووي.

وقدّمت اليابان مساهمات جوهرية تدعم عمل كلّ من فريق الخبراء الحكوميين والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. ومن أجل نجاح هذه العمليات، لا بد من أن تشارك فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء. ودأبت اليابان، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، على جمع خبرات وتكنولوجيات متقدمة جداً بفضل تجربتها الطويلة والواسعة في أنشطة الضمانات التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار استخدامها للطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وما انفكت اليابان، مستفيدةً استفادة كاملة من هذه التجارب والمعارف، تقدّم مساهمات جوهرية في المساعي الدولية التي ينظمها السفير أوزموندسن. وتشجع اليابان الخبراء الجدد على تعميق النقاش كثيراً بشأن زيادة الأعمال النظرية والعملية المتعلقة بالتحقق، استناداً إلى التقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين السابق، الذي نشر في نيسان/أبريل 2019.

السيد الرئيس، أود أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد أهمية الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء، خاصة مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الرامي إلى استعراض المعاهدة.

وشاركت اليابان بنشاط في أعمال مختلف المجموعات المشتركة بين المناطق، من قبيل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ومبادرة ستوكهولم، ومبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي. وتضيف هذه المجموعات قيمة كبيرة إلى المساعي المشتركة التي نبذلها لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وستستمرّ اليابان، بفضل جهودها وتعاونها مع هذه المجموعات، في العمل على مدّ الجسور وفي محاولة سدّ الفجوات بين البلدان والمجموعات التي لديها وجهات نظر مختلفة. ويجب أن نركز على ما يوحدنا، بدلاً من التركيز على ما يفرقنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير أوغاساوارا على كلمته. إننا نقرب من نهاية جلستنا العامة لهذا الصباح. ولا تزال قائمتي تتضمن عدة متكلمين، ولن نتمكن فيما يبدو من اختتام المناقشة هذا الصباح. ولذلك سيتعين علينا أن نواصل مناقشتنا المواضيعية غداً.

وقبل اختتام جلسة اليوم، أود أن أشكر المشاركين في حلقة النقاش على مساهماتهم في مناقشتنا اليوم، وكذلك على استعدادهم للمشاركة في جلستنا غداً أيضاً. كما أشكر جميع الزملاء الذين أخذوا الكلمة اليوم في المناقشة المواضيعية المتعلقة بالبند 1 من جدول أعمال المؤتمر، التي تركّزت على مسألة التحقق من نزع السلاح النووي.

وأغتنم هذه الفرصة لإبلاغ المؤتمر بأن الأمانة تلقت طلباً من المملكة العربية السعودية للانضمام إلى هذا المؤتمر. وكما هو متّبع عادة، سيُدْرَج هذا الطلب في التقرير النهائي للمؤتمر.

وأعلن رفع الجلسة.

رُفِعَت الجلسة ظهراً.